قضية فساد..

عمرها ٣٢ سنة فى أحدى قرى محافظة الشرقية..تؤكد أن الفساد فى الحزب الوطنى كان منظما على مستوى الجمهورية.. وهذا الفساد هو الذى على أساسه يتم الانضمام لهذا الحزب..من رجال يسمون تجاوزا رجال الأعمال النصب على مواطنى دوائرهم وتزوير أرادتهم والاستيلاء المنظم لمقدراتهم وثروتهم بالتعاون مع سلطات الإدارات المحلية للحزب الوطنى وحكومته..المكان منطقة سهل الطينة جنوب الحسينية محافظة الشرقية.. إبطالها أعضاء مجلس الشعب بالحزب الوطنى بالحسينية..أعضاء المجلس المحلى لمحافظة الشرقية للحزب الوطنى..ووزارة الزراعة بالحزب الوطنى والموضوع هو الاستيلاء على ٢٢٢٠٠ فدان من أراضى الدولة الطينية فى منطقة معظمها فلاحون اغلبهم عمال يومية بالكاد يحدون قوت يومهم.. ما أضاف للقضية بعدا أخر هو الفساد الادارى الذى منين به مصر على يد النظام البائد.. التقرير، كما جاء به محامى المتضررين فى برنامج السلطة الخامسة بقناة الفرعين..أن حوالى سبعمائة من الفلاحين هم أعضاء جمعية استصلاح أراضى أسسها هؤلاء منذ سنة ٧٨.. واخذوا منهم قيمة العضوية وثمن الأرض وكونه مجلس إدارة الجمعية التى كانت تمارس اجتماعاتها بالمخالفة للقانون..وانتفعوا هم بالنصيب الأكبر من أجود أراضى الجمعية.. وتركوا للأعضاء الذين لا يملكون القدرة على الإصلاح الارضى، كما هى.. وبالتعاون مع وزارة الزراعة فى عهد يوسف والى استطاعوا حل الجمعية واستغلال الأرض وضع اليد بما يزيد على الحق القانونى للملكية وبالمحافظة فى تسجيل الأرض للقصر منهم وكل من يمت أليهم بصلة قرابة.. ولم يعطوا هؤلاء الفلاحين الإغضاء الأرض ولا حقهم المادى الذى دفعوه للعضوية والتقسيم.

وعندما تنبهت الدولة لهذه الأرض وأرادت الاستفادة منها أنشأت على جزء منها شركة إنتاجية وارض خرجين ووفرت لها المياه من ترعة السلام.. واستطلع أعضاء الوطنى إنشاء جمعية للزراعة السمكية بالتعدى على حقوق المشروع وبالمخالفة استعانوا بمياة مصرف بحر البقر للصرف الصحى فى الزراعة السمكية وبيعها ملوثة. زاد من أمراض الفشل الكلوى وفيروس الالتهاب الكبدى، كما أكدت التقارير من فساد السمك فى الشرقية وزيادة نسبة المصابين بهذه الإمراض.. وعندما أراد محافظ الشرقية الأسبق رمزى كاظم تنفيذ القانون وإزالة التعديات عن المشروع وأملاك الدولة.. لم يدم هذا المحافظ بعدها شهرين واقبل..أخيرا استطاع المتضررون أن يحصلوا على قرار من النائب العام بالتحفظ على أموال هؤلاء فى ١١-٧- ٢٠١٠م. إلا أنهم تصرفوا فى أموالهم وأرض الجمعية السابقة التى حولوها لأملاكهم بالبيع والشراء بالمخالفة القانونية.. واستطاعوا أن يلتفوا على هذا القرار بمساعدة وزير الزراعة السابق.. قدموا فى ٢٣- ١١ - ٢٠١٠م. نظام إلى النائب العام.. والسؤال هل تطول يد التطهير والإصلاح التى تفعلها الثورة هؤلاء وأمثالهم فى كل المناطق النائية فى مصر.. أم أن التطهير سيقتصر فقط على القاهرة وضواحيها؟..